دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

الدبلوماسية التونسية في خدمة الثورة التحريرية الجزائرية (١٩٥٦ - ١٩٦٢)

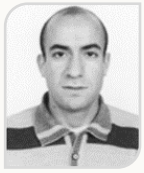

د. موسم عبد الحفيظ
أستاذ محاضر (أ) تاريخ حديث ومعاصر
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة
الجمهورية الجزائرية

مُلَخّص

نعدّدت مستويات الدّعم الدبلوماسي التونسي للثورة الجزائرية بالمحافل الدولية والإقليمية، وهو ما يتّضح لنا من خلال تأييد الحكومة التونسية ومساندتها لآراء ومواقف جبهة التحرير الوطني خلال مؤتمرات الدول الإفريقية المستقلة وداخل هيئة الأمم المتّحدة، وعلى مستوى الولايات المتّحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية. إضافة إلى هذا فقد أكّدت الحكومة التونسية في كثير من المناسبات على عدالة القضية الجزائرية، وعلى أحقّية الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال بناء على المواثيق الدولية الصّادرة عن مختلف المنظّمات والهيئات الدولية. انطلاقًا من إيمان شعب تونس وقادتها بضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ودعم ثورته بكلّ الوسائل المادّية والمعنويّة. وقد تجسّد هذا الموقف منذ اندلاع الثورة الجزائرية وإلى غاية الاستقلال، حيث ظلّت تونس طيلة هذه المدّة تحمل مكانة هامّة في استراتيجية الثورة الجزائرية، باعتبارها طريقا مهمّا للإمدادات العسكرية القادمة من الشرق، وحليفًا سيّاسيّا ودبلوماسيّا يخدم القضية الجزائرية. فقد عملت الحكومة التونسية على تنسيق المواقف السياسية والعمل المشترك مع عدّة أطراف أخرى قصد كسب التّأييد الدولي للقضية الجزائرية من جهة، والضّغط على فرنسا للدخول في مفاوضات جادّة مع جبهة التحرير الوطني بهدف الوصول إلى حلّ يرضي الشعب الجزائري من جهة أخرى. وللإشارة فإن هذه الجهود الهامّة التي كانت تقوم بها تونس في مساندتها لكفاح الشعب الجزائري، كانت محلّ تقدير وامتنان من طرف مسؤولي الثورة الجزائرية.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٧ أغسطس ٢٠٢٠
تاريخ قبـول النشـر: ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠

كلمات مفتاحية:

الدّعم الدبلوماسي؛ الحكومة التونسية؛ الثورة الجزائرية؛ هيئة الأمم المتحدة؛ التأييد الدولي؛ جبهة التحرير الوطني؛ المواثيق الدولية

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/KAN.2021.221899

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

موسم عبد الحفيظ. "الدبلوماسية التونسية في خدمة الثورة التحريرية الجزائرية (١٩٥٦ -١٩٦٢)".- دورية كان التاريخية.- السنة الرابعة عشرة- العدد الحادي والخمسون؛ مارس ٢٠٢١. ص ١٣٩ – ١٥٠.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: dr.moussem@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دّوريةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدّمَةُ

لعبت تونس دورًا هامّا في دعم الثورة الجزائرية، انطلاقا من إيمان شعبها وقادتها بضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ودعم ثورته بكلّ الوسائل الماديّة والمعنويّة. وقد تجسّد هذا الموقف منذ اندلاع الثورة الجزائرية وإلى غاية الاستقلال، حيث ظلّت تونس طيلة هذه المدّة تحمل مكانة هامّة في استراتيجية الثورة الجزائرية، باعتبارها طريقا مهمّا للإمدادات العسكرية القادمة من الشرق، وحليفا سيّاسيّا ودبلوماسيّا يخدم القضية الجزائرية. وسنتطرّق في هذه الدّراسة إلى بعض الجوانب المهمّة من مظاهر التّعاون الدبلوماسي التونسي- مع الثورة الجزائرية، من خلال الإشارة إلى الجهود الدبلوماسية التونسية للتّعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، محاولين بذلك إبراز دور تونس في خدمة ثورة الجزائر ونُصرتها على المستوى الإقليمي والعربي والعالمي. تُرى: كيف كانت مواقف الحكومة التونسية من دعم الثورة الجزائرية؟، وفيما تمثّلت أهم الجهود والمساعي الدبلوماسية التونسية لخدمة الثورة الجزائرية ونُصرتها؟

استطاعت الثورة الجزائرية أن تفرض وجودها في الدّاخل والخارج، وأن تنال منذ الوهلة الأولى لاندلاعها تأييد العديد من الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث[1]. وضمن هذا السيّاق حظيّت القضية الجزائرية بمكانة هامة لدى تونس من حيث الاهتمام السيّاسي وحجم التّضامن الشعبي، وذلك بحكم الجوار الجغرافي وتوطّد الصّلات السيّاسية والاجتماعية بين البلدين[2]، إذ أنّ الدّارس للثورة الجزائرية سيتضّح له أن تاريخها لم يكتب على الأرض الجزائرية فحسب، بل كتب كذلك عن جدارة واستحقاق على أرض تونس، حيث كانت البلاد التونسية شعبا وحكومة تعيش على وقع أحداث الثورة الجزائرية طيلة سبع سنوات من عمرها، فتأثرت بوقائعها سلبا وإيجابا، باعتبار أنها (أي الثورة) قد رسمت آثارها في كل مكان تقريبا من البلاد التونسية، وبصفة خاصّة على المناطق الحدودية أين تشهد على ذلك مواقع الذاكرة الكثيرة التي لازالت قائمة على الأرض وفي وجدان الكثير ممّن عايشوها[3].

وقبل التطرّق إلى أهم الجهود الدبلوماسية التونسية لنُصرة القضية الجزائرية، تجب الإشارة –ولو بإيجاز- إلى موقف الحكومة التونسية من دعم الثورة الجزائرية، لأنّ الدّعم الدبلوماسي يدلّ في حقيقة أمره على موقف الحكومة الرّسمي، باعتبار أنّ مصطلح الدبلوماسية قائم في جوهره على أساسين هما: وجود دولة سيّدة وحكومة تمثيليّة[4].

أولاً: قراءة عامة في مواقف الحكومة التونسية من دعم الثورة الجزائرية

في الواقع لا يمكن الحديث عن دعم تونسي واضح للثورة الجزائرية، خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٥٤- ١٩٥٦)، باعتبار أن تونس كانت خلال هذه الفترة تحت سلطة الحماية الفرنسية، وهي الأخرى فاقدة لسيّادتها الوطنية مثل الجزائر، بل ما يمكن الحديث عنه فعلاً في هذه المرحلة، هو ذلك الشعور الشعبي العام بوحدة المصير الذي كان قائمًا ليس فقط بين تونس والجزائر، بل بين جميع أبناء المغرب العربي ككلّ، باعتبار أنهم كانوا جميعا تحت سيطرة استعمار واحد. وهو الشعور الذي أفضى إلى تكثيف عمليّات التّنسيق بين الحركات الاستقلالية في هذه الأقطار الثلاثة (تونس، الجزائر، المغرب). والتي تُوّجت في نهاية المطاف بتوحيد الكفاح المسلّح تحت قيادة عسكرية موحّدة هي «جيش تحرير المغرب العربي»[5].

ولمّا أدرك الفرنسيون خطورة هذا المشروع الكفاحي المشترك، سارعوا إلى الدّخول في مفاوضات مع بعض الأطراف المعتدلة في الحركتين الاستقلاليتين التونسية والمغربية، قصد إغرائها بالاستقلال شريطة التّخلي عن وحدة الكفاح المسلّح في المغرب العربي[6]، وهو ما تمّ بالفعل، إذ سرعان ما فتر التوجّه المغاربي المشترك في تعميم الكفاح على إثر تصريح قرطاج ومباشرة الحزب الحر الدستوري مفاوضاته مع فرنسا لإنهاء المقاومة، حيث كانت العناصر المؤثّرة في الحزب تحرص على أن يكون إطار العمل المسلّح محدود المجال والزمان، كونه عنصر ضغط على فرنسا لإلغاء نظام الحماية والجلوس على طاولة المفاوضات[7].

وفي حقيقة الأمر، أنّ هذه السيّاسة ما كانت لتتمر لولا انعكاسات الثورة الجزائرية، حيث أدّى اندلاعها بعد أشهر من تصريح قرطاج إلى إسراع فرنسا بوتيرة التّفاوض مع التونسيين، ومنحهم الاستقلال الذاتي في جوان ١٩٥٥، ثم عزّزت بعد ذلك موقف بورقيبة[8] في مواجهة الرّافضين لهذا الاستقلال والدّاعيين إلى مواصلة الكفاح المسلّح ومساندة الثورة الجزائرية، وبهذا تكون فرنسا قد نجحت ولو نسبيّا في تقويض دعائم التّضامن بين التونسيين والجزائريين خلال مرحلة النّضال المغاربي المشترك (١٩٥٤-١٩٥٦)[9].

وإذا كانت فرنسا قد نجحت في إجهاض الثورة المغاربية الكبرى، وإيقاف مدّها التحرّري في كلّ من تونس والمغرب الأقصى بعد أن منحتهما الاستقلال، فإنها لم تتمكّن من إطفاء لهيب هذه الثورة الذي ظلّ مشتعلاً في نفوس بعض الزّعماء

التّاريخيين أمثال: محمد بن عبد الكريم الخطابي[١٠]، وصالح بن يوسف[١١] وغيرهم من المجاهدين الذين ظلّوا متشبثين بالمبادئ التي تشكّلت على أساسها الحركات التحريرية المغاربية، حيث تجاوبت مع هذه المواقف شعوب المغرب العربي في كل من تونس والمغرب، وفرضت على القيّادات السيّاسية والزّعامات الوطنية ضرورة الوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية، ودعمها ماديّا وعسكريّا كواجب تفرضه أواصر الأخوة والتاريخ والمصير المشترك[١٢].

وعلى هذا الأساس، استمر الدّعم التونسي للثورة الجزائرية بعد سنة ١٩٥٦، أي بعد استقلال تونس، حيث ظلّت هذه الأخيرة وفيّة للجزائر في ثورتها التحريرية ضدّ فرنسا إلى غاية ١٩٦٢ (تاريخ استقلال الجزائر)، وهو ما يتّضح لنا من خلال مظاهر الدّعم والمساندة التي تلقّاها الجزائريون من تونس، سواء كان ذلك الدّعم شعبيا أم حكوميا[١٣]. وإذا لم يكن بوسع تونس أن تُعلن عشية استقلالها عن دعمها للثورة الجزائرية، أو تُبدي تأييدها لأهداف جبهة التحرير الوطني في كفاحها، باعتبار أنّ النفوذ العسكري والاقتصادي الفرنسي بقيّ سيّد الموقف في تونس، فإنها راحت تُباشر مفاوضات التّعاون النّهائية لتعزيز استقلالها من جهة، وتُقدّم دعمها لنشاط الثوار الجزائريين بصورة خفيّة مع بذل الجهود السّلمية لإيجاد حلول للقضية الجزائرية من جهة أخرى[١٤].

وممّا يلاحظ أيضًا على موقف تونس من دعم الثورة الجزائرية، هو أنّ هذا الدّعم قد تأثّر كثيرا خلال هذه المرحلة بالصّراع الذي كان قائما بين بورقيبة وصالح بن يوسف، ففي الوقت الذي كانت فيه الثورة الجزائرية تمدّ نفوذها إلى تونس وتتعاون مع أنصار صالح بن يوسف لتمرير السلاح وشنّ الهجمات المشتركة على القوات الفرنسية، كان الصّراع على أشدّه بين بورقيبة وصالح بن يوسف، حيث كان كلّ طرف منهما يحاول تأكيد اتّجاهه، غير أنّ حدّة هذا الصراع قد خفّت بمجرّد إعلان فرنسا عن استقلال تونس في مارس ١٩٥٦[١٥]. وممّا لا شك فيه أن حجم التّضامن الشعبي وتمسّك المعارضة بمواقفها قد فرض على حكومة بورقيبة ضرورة التّعاون مع الثورة الجزائرية، والسّماح للثوار الجزائريين بمواصلة نشاطهم بتونس مثلما كان يحدث في السابق[١٦].

ونتيجة لذلك تدعّم النشاط السيّاسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني بتونس، وازدادت قوة التأييد الشعبي التونسي للثورة الجزائرية، كما قدّمت الحكومة التونسية تسهيلات معتبرة للثورة الجزائرية، فأصبح لهذه الأخيرة نفوذها الخاصّ في تونس منذ سنة ١٩٥٦[١٧]. غير أن هذا الموقف السّياسي للحكومة التونسية لم يرق إلى مستوى أهداف ومبادئ الثورة الجزائرية، بسبب اختلاف التوجّهات السيّاسية وتباين طبيعة القضية الجزائرية عن القضية التونسية. فعلى الرغم من اعتراف بورقيبة أنّ المشكل التونسي يختلف عن المشكل الجزائري، وتسليمه باختلاف الوضع الدستوري بينهما، إلا أنه كان يظنّ أنّ فرنسا ستلجأ إلى التّفاوض مع الجزائريين باعتبار أنها قد تنازلت عن تونس والمغرب، وبالتّالي على الجزائريين ألا يُعوّلوا على الحلّ العسكري، بل ما عليهم هو أن يقبلوا بسيّاسة التّفاوض مع فرنسا حتّى ولو أدّى ذلك إلى القبول بمبدأ الحكم الذاتي[١٨].

هذه الاقتراحات لم تكن ترضي جبهة التحرير الوطني، باعتبار أنّ المشكل التونسي يختلف تماما عن مشكل الجزائر، كما أنّ فرنسا كانت مُصمّمة على عدم الاعتراف بالهوية الجزائرية، وهو ما أكّده أحد مسؤولي الجبهة في نهاية سنة ١٩٥٥ مشيرا إلى الاتّفاق الفرنسي التونسي، قائلا: «إنّنا نستنكر هذا الاتّفاق، ولو عرض علينا اتّفاق مثله في الجزائر، فإنّنا سنرفضه»[١٩].

وعليه فإنّ ما يمكن ملاحظته عن موقف الحكومة التونسية من دعم الثورة الجزائرية، هو أنّ النّظام التونسي لم يكن بإمكانه الاعتراف بسيّاسة جبهة التحرير الوطني ومبادئ كفاحها، لذلك حدّد موقفه منذ البداية بالإعراب عن أمله في إيقاف الحرب وحلّ المشكلة بالطّرق السلمية بين الطرفين، وهو ما أكّده الرئيس بورقيبة حين قال: «إنّ تونس المستقلة تتألّم من الحرب الفاشية المسلّطة على الشعب الجزائري الشّقيق، وتُصرّح هذه الحكومة (حكومة تونس) بأنّها سوف تبذل كلّ ما في وسعها لتساعد على إيجاد الحلول السّلمية التي تضمن للشعب الجزائري الشّقيق حقوقه الوطنية، ليسود الاطمئنان كامل أقطار شمال إفريقيا، ويزول آخر عامل يكدر صفو العلاقات بين الشعبين التونسي والفرنسي»[٢٠].

هكذا تكون الحكومة التونسية قد أدركت خطورة انعكاسات ثورة الجزائر على الاستقلال التونسي الذي أكّدت أنه لا يزال ناقصا، ولن يكتمل إلا بإيجاد حلّ للقضية الجزائرية، الأمر الذي جعلها تتحرّك على المستوى الإقليمي والدولي من خلال جهودها الدبلوماسية المكثّفة التي تهدف إلى كسب التّأييد الدولي للقضية الجزائرية، تماشيّا مع واجب نُصرة الشعب الجزائري للحصول على استقلاله.

ثانيًا: الجهود والمساعي الدبلوماسية التونسية لخدمة الثورة الجزائرية ونُصرتها

تعدّدت مستويات الدّعم الدبلوماسي التونسي للقضية الجزائرية بالمحافل الدولية والإقليمية، في إطار الدول الغربية وعلى مستوى هيئة الأمم المتّحدة والدول الإفريقية، بالإضافة إلى التّأييد الدبلوماسي على المستويين الإقليمي والمغاربي.

١/٢-المساعي الدبلوماسية التونسية في إطار الدول الغربية

قدّمت الحكومة التونسية مساندتها الفعّالة للثورة الجزائرية، واهتمت بحلّ القضية الجزائرية وإيجاد تسويّة سلميّة لمشكلة الجزائر، سواء في إطار التّعاون مع فرنسا أو عن طريق الضّغط عليها بكلّ الوسائل الممكنة قصد الاستجابة لمطالب الشعب الجزائري، وإنهاء حرب فرنسا في الجزائر حفاظا على الأمن بشمال إفريقيا[٢١]. واعتبرت تونس أنّ مصير الشعب الجزائري سيكون كمصير كفاح التونسيين، وأنّ ما يعترض المشكلة الجزائرية هو الإطار القانوني الذي تُصرّ فرنسا على عدم إعادة النّظر فيه[٢٢].

وقد ارتبطت المساعي الدبلوماسية التونسية لنُصرة الثورة الجزائرية بطبيعة التوجّهات الخارجية لسيّاسة الحكومة التونسية، التي تقوم على التّعاون الوثيق مع الغرب من أجل مساعدته في حلّ المشاكل المتعلّقة بتونس أو بالشّمال الإفريقي، إذ كان النّظام التونسي يرى أنّه بالإمكان حلّ مسألة تحرير الجزائر في إطار العالم الغربي، وذلك عن طريق تفهّم فرنسا واعترافها بحقوق الشّعب الجزائري، مقابل الحفاظ على مصالحها بالشّمال الإفريقي في إطار الجامعة الفرنسية– الشمال إفريقية.[٢٣]

وبناءً على هذا التوجّه، اهتمّت الدبلوماسية التونسية بالدّفاع عن القضية الجزائرية والتّعريف بها في إطار المعسكر الغربي، وهو معسكر يصعب على جبهة التحرير الوطني وُلوجه كونه حليفا لفرنسا، حيث اعتمدت قيّادة الجبهة بشكل كبير على تونس والمغرب لتأكيد مواقفها وكسب الرّأي العام لمناصرة القضية الجزائرية، في حين ركّزت الثورة الجزائرية جهودها الدبلوماسية على كسب تأييد الدول العربية ومجموعة الدول الآفروآسيوية ودول المعسكر الشرقي.[٢٤]

ورغم ما يعكسه التوجّه السيّاسي من اختلاف دوائر الأحلاف الدولية بالنسبة لتونس وجبهة التحرير الوطني ، إلا أنّهما عملا معا على تكثيف جهود التّنسيق قصد كسب التأييد الدولي للقضية الجزائرية، غير أن الميول الغربية للسيّاسة التونسية واهتمامها بالتوجّه الغربي قد تسبّب في حدوث عدّة خلافات بين الطرفين التونسي والجزائري، وهو ما نلمسه من خلال نصّ التقرير الذي قدّمه كريم بلقاسم إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال شهر أوت ١٩٦١، مشيرا فيه إلى العلاقات مع تونس بهذه العبارات: «... ويتميّز تفحّص عملنا أيضا بوجوه سلبيّة، يكمن أهمّها في العلاقات الجزائرية التونسية، إنّ مناورات بورقيبة وسيّاساته التّقسيمية للعالم العربي وإفريقيا، ومواقفه الوسطى التي غالبا ما تكون لصالح فرنسا والغرب، أساءت جميعها لسيّاستنا الإفريقية والعربية بوجه خاصّ ...»[٢٥].

هكذا يتّضح لنا أن الحكومة التونسية لم تُوفّق في مساعيها الدبلوماسية القائمة على التّعاون مع الغرب، والهادفة إلى تقريب وُجهات النظر بين الجزائريين والفرنسيين، الأمر الذي دفعها إلى العمل في اتجاه معسكر الحيّاد، خاصّة بعدما يئس بورقيبة من تصرّفات الفرنسيين ومناوراتهم، فهم يؤيّدون مساعيه السيّاسية ثم يتراجعون عنها، لذلك نجده ينتقد ازدواجية الخطاب والغموض لدى الفرنسيين، ويطالبهم بتطبيق الشّعارات التي ينادون بها على الشّعب الجزائري، مؤكّدا في خطاباته أنّ تونس ستكون دوما في صفّ إحقاق الحقّ وتوقيف المعتدي.[٢٦]

٢/٢-الجهود الدبلوماسية التونسية على مستوى هيئة الأمم المتّحدة

في إطار تضامنها مع الثورة الجزائرية اهتمّت الحكومة التونسية منذ استقلالها بمسألة تدويل القضية الجزائرية، والسّعي لكسب التّأييد الدولي لها في هيئة الأمم المتّحدة، حيث كانت تونس من أبرز المدافعين عن قضيّة الجزائر بهذا المحفل الأممي[٢٧]. وفي نفس الوقت كانت جبهة التحرير الوطني تعتبر دخول تونس والمغرب لهيئة الأمم المتّحدة حدثا بارزا في تاريخ النّضال السيّاسي للجزائر ضدّ الاستعمار الفرنسي، باعتبار أن شعوب المغرب العربي لا تفرّق كثيرا بين دخول تونس والمغرب إلى هيئة الأمم المتّحدة، وبين حضور الجزائر بنفسها في هذه الهيئة[٢٨].

وفي هذا الصّدد، تجب الإشارة إلى أن بورقيبة هو أول مسؤول تناول القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتّحدة، حيث وضّح في أول حضور لتونس بهيئة الأمم مدى اهتمام بلاده بالمشكل الجزائري، ودعا فرنسا إلى الاعتراف بحقّ الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، كما انتقد سكوت العالم وعدم اكتراثه بما يحدث في الجزائر، مطالبًا هيئة الأمم بضرورة تدويل القضية الجزائرية، وإنهاء الحرب التي تقودها فرنسا في الجزائر قائلاً: «نحن نشاهد اليوم حربًا طاحنة تدور رحاها في الجزائر ضدّ

شعب أبيّ لا ذنب له سوى تعلّق إرادته بالتخلّص من السّيطرة الأجنبية...، فالمنطق يفرض علينا أن نُناهض العدوان أينما ظهرت معالمه، وعلى الأمم المتّحدة أن تمدّ يدها إلى الشعوب التي مازالت تكافح لتحقيق مطامحها القومية، بل ومن واجبها مساعدة فرنسا على الخروج من المأزق الذي تورّطت فيه، وتحديد صيغة علاقاتها بالشعب الجزائري، والاعتراف بحقّه الطبيعي في الاستقلال، والحلّ الذي ننشده يمكن أن يتمّ بمراحل، كأن يتحقّق أوّلا وقف القتال، وثانيًا إرسال قوة بوليس دوّلي، على أن يتمّ في الأخير إرسال لجنة وساطة مؤلّفة من ثلاث أو أربع شخصيّات مهمّتها إيجاد حلّ سلمي عادل لقضية الجزائر»[٢٩].

لقد استاء السّاسة الفرنسيين وقادة الرّأي العام الفرنسي من هذا الاقتراح الذي أعلنه بورقيبة على منبر الأمم المتّحدة، واعتبروه تدخّلا في مشكلة هي من صميم المشاكل الدّاخلية بالنّسبة لفرنسا، باعتبار أن الجزائر أرض فرنسية في نظرهم، وأنّ النزاع هناك في الجزائر قائم بين طائفتين من الفرنسيين: مسلمين وأوروبيين، والحكومة الفرنسية هي الوحيدة التي يمكن أن تحكم بينهما[٣٠].

ومن جهته أيضا قام السيّد المنجي سليم[٣١] –ممثّل تونس في الأمم المتّحدة– بمساع لدى وفود الكتل الإفريقية والآسيوية يوم ٠٦ فيفري ١٩٥٧، حيث قام بإعداد لائحة مشتركة موقّعة من طرف سبعة عشر وفدا، وتمّ توجيهها إلى اللّجنة السيّاسية التّابعة للأمم المتّحدة، قصد لفت أنظارها إلى ضرورة إعطاء الأولوية لمناقشة القضية الجزائرية في دورة الأمم المتّحدة الحاليّة، وضمن هذه اللّائحة نقرأ ما يلي: «إنّ الجمعيّة العامّة تُلفت نظركم إلى الحالة المضطربة وإلى الكفاح الجاري في الجزائر الذي سبّب آلام بشرية عديدة عكّرت صفو التآلف بين الأمم، ولهذا نطالبكم بالاعتراف بحقّ الجزائر في تقرير مصيرها طبقا لمبادئ وميثاق الأمم المتّحدة، كما نطلب من فرنسا والشعب الجزائري أن يدخلا حالا في مفاوضات من أجل إيقاف القتال وتسويّة نزاعهما سلميّا وفق مبادئ الأمم المتّحدة»[٣٢].

كما اتّصل المنجي سليم برؤساء وأعضاء الوفود المعتمدة لدى الأمم المتّحدة، وطلب منهم تأييد القضية الجزائرية خلال المناقشات. وفي نفس السيّاق ألقى السفير التونسي بالأمم المتّحدة كلمةً دحض فيها الأفكار الفرنسية، حيث قال: «إنّ الجزائر لم تكن فرنسية في يوم من الأيّام، لذلك يجب وقف القتال وفتح مفاوضات على أساس الاعتراف بحقّ الشعب الجزائري في استرجاع كرامته والتمتّع بسيّادته وتقرير مصيره طبقا لميثاق الأمم المتّحدة»[٣٣]. وطلب السفير التونسي أيضا مقابلة الأمين العام بالأمم المتّحدة "داغ هامر شولد" قصد التّباحث معه حول مشكلة اللّاجئين الجزائريين الذين تفاقم عددهم بتونس، واغتنم الفرصة ليسلّم الأمين العام تقريرا مفصّلا عن وضع هؤلاء اللّاجئين، منتقدا فيه ازدواجيّة التّعامل بين الشعوب، ومطالبا بضرورة معاملة اللّاجئين الجزائريين مثل اللّاجئين المجريين[٣٤].

والملاحظ أيضًا، أن البعثة التونسية بالأمم المتّحدة، قامت بجهود حثيثة للتّعريف بالقضية الجزائرية، ففي الخامس من شهر أكتوبر ١٩٥٧، قدّم مندوب تونس بالأمم المتّحدة السيّد "محمود المسعدي" مداخلة أمام اللّجنة الاجتماعية والثقافية اتّهم فيها فرنسا بخرقها لحقوق الإنسان من خلال أعمالها الإجرامية التي تقترفها في حقّ الشعب الجزائري، والمتمثّلة أساسا في جملة الاعتقالات والإيقافات التي لا مبرّر لها والتي لا ترتكز على ضمانات عدليّة[٣٥]. وفي السّابع من نفس الشهر قدّم الباهي الأدغم[٣٦] نائب رئيس المجلس التونسي اقتراحا في الأمم المتّحدة يتضمّن عقد ندوة من أربعة فرقاء: فرنسا، تونس، المغرب، جبهة التحرير الوطني، قصد تسوية المشكلة الجزائرية[٣٧].

وخلال شهر ديسمبر ١٩٥٧، لقيّت القضية الجزائرية جهودا مكثّفة لتدويلها بالأمم المتّحدة بفضل فكرة الوساطة التي عرضتها تونس والمغرب، والجهود المبذولة من طرف الدبلوماسية التونسية في تنسيق المواقف مع الأقطار الآفروآسيوية[٣٨]. ومُواجهة للموقف الفرنسي المتشدّد ردّ ممثل تونس المنجي سليم على افتراءات وزير الخارجية الفرنسي "كريستيان بينو" في خطاب مطوّل كان له تأثيره على أعضاء الجمعيّة العامّة، حيث شدّد فيه على تأكيد هويّة الجزائر المستقلّة عن فرنسا، وتمسّك الثوار الجزائريين بضرورة الاعتراف بهويّتهم واستقلالهم، وذكر أن حوادث الجزائر ليست مجرّد تهدئة للأوضاع بقدر ما هي حرب شرسة تطال شعب أبيّ، ودعا المنجي سليم إلى تأييد مشروع الوساطة التونسية المغربية للإسراع بإيجاد حلول سلميّة للقضية الجزائرية، غير أن هذا المشروع قد وُوجه بمعارضة فرنسية شديدة اللهجة[٣٩].

لقد تضاعفت مساعي تونس الدبلوماسية للتّنديد بسيّاسة الاضطهاد والتّقتيل الممارسة ضدّ الشعب الجزائري، ودعت الرّأي العام العالمي والمنظّمات الدولية إلى تأييد القضية الجزائرية، حيث طالب ممثّل تونس خلال الدورة الثالثة عشر

للأمم المتّحدة بضرورة الاعتراف بوجود طرفين متحاربين، والسّماح لممثّل جبهة التحرير الوطني بحضور مناقشات القضية الجزائرية خلال الدّورة المقبلة للأمم المتّحدة[٤٠]. وعلى هامش انعقاد هذه الدّورة، أقام المنجي سليم حفلا على شرف الوفد الجزائري حضره وفد المغرب وليبيا، وعدد من الدبلوماسيين والصحفيين، وتمّ التّأكيد خلاله على الدّعوة لنصرة القضية الجزائرية والاعتراف بحقّ الشّعب الجزائري في الحرية والاستقلال[٤١].

هكذا يتّضح لنا أن تونس قد حاولت من خلال مساعيها الدبلوماسية تفعيل دور الأمم المتّحدة لصالح الثورة الجزائرية، حيث استغلت منبرها للدّعاية لها والتّعريف بها قصد كسب أنصار ومؤيّدين لها، هذا فضلا عن فضح الممارسات القمعية الفرنسية في حقّ الشعب الجزائري، كما سعت البعثة التونسية إلى تكثيف الاجتماعات لدى الدول المعتمدة بها للتّصويت لصالح القضية الجزائرية. وبهذا تكون الدبلوماسية التونسية قد نجحت إلى حدّ ما في هذه المهمّة، وذلك باعتراف وشهادة البعثة السيّاسية لجبهة التحرير الوطني الجزائرية بالأمم المتّحدة، التي عبّرت عن شكرها الخالص للوفد التونسي بالأمم المتّحدة من خلال نصّ البرقيّة التي بعث بها وزير الأنباء الجزائرية "محمد يزيد" إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، وممّا جاء فيها ما يلي: «... نُريد أن نعبّر لفخامتكم عن ارتيّاحنا لما برهن عنه الوفد التونسي ورئيسه السفير المنجي سليم من مساندة فعّالة للقضية الجزائرية... مع فائق الاحترام والتقدير»[٤٢].

٣/٢-الجهود الدبلوماسية التونسية على المستوى العربي

عملت الحكومة التونسية على تكثيف التّنسيق مع بقيّة الأقطار العربية من أجل تدويل القضية الجزائرية ومواجهة الدّعاية الفرنسية بصفة خاصّة والغربية بقيّادة الولايات المتّحدة الأمريكية بصفة عامّة، تلك الدّعاية التي كانت تتضمّن أنّ ما يحدث بالجزائر هو مجرّد تمرّد جماعة متطرّفة خارجة عن القانون، وبالتّالي لا يرقى طرحه على مستوى الجمعية العامة للأمم المتّحدة كقضية دوّلية[٤٣].

إنّ هذا التوجّه الذي اعتمدته الحكومة التونسية في نصرتها للقضية الجزائرية، جاء نتيجة اعترافها وقناعتها بمدى تأثير أحداث ثورة الجزائر على مسألة الحرية والوحدة في منطقة المغرب العربي بصفة خاصّة والوطن العربي بصفة عامّة، وهو ما نلمسه من خلال تصريح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، حين قال: «إنّ العقبة الكأداء هي الاستعمار في الجزائر، لذا أعتقد أن عملنا مع بعض تونس والمغرب وليبيا لتوفير أسباب تحرير الجزائر، يسهّل علينا في نفس الوقت تحقيق الوحدة، لأنّ تحرير الجزائر شرط أساسي لتحقيق تلك الوحدة»[٤٤].

وتدعيما لهذا الاتّجاه شاركت الحكومة التونسية في مؤتمر القاهرة المنعقد بمصر خلال الفترة الممتدّة من ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ إلى ٠١ جانفي ١٩٥٨، وفيه أدينت السيّاسة الاستعمارية المنتهجة في حقّ الشعب الجزائري الذي يناضل من أجل الحرية والاستقلال، وصدر تصريح مشترك عن الدول الحاضرة يدعو إلى مدّ يد المساعدة للشعب الجزائري في جميع الميادين، كتقديم الأدوية والأغذية وغير ذلك من الوسائل[٤٥]. وخلال هذا المؤتمر قدّم الوفد التونسي المشارك عدّة اقتراحات تخصّ القضية الجزائرية، أهمها: إحداث لجنة الجزائر (لجنة فرعية منتخبة تختصّ بالقضية الجزائرية)، وتدعيم وساطة الرئيس بورقيبة والملك محمد الخامس، بالإضافة إلى إعانة اللاّجئين الجزائريين في تونس والمغرب ...[٤٦].

كما أكّدت تونس دعمها الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال دعوتها إلى الاعتراف بحقّ الشعب الجزائري في السيّادة والاستقلال أثناء اللّقاءات الثنائية ومؤتمرات المغرب العربي، حيث أعلنت خلال مؤتمري طنجة[٤٧] والمهدية[٤٨] عن وقوفها إلى جانب الجزائر معتبرة أنّ تحريرها من قبضة الاستعمار هو الشرط الأساسي لتحقيق وحدة المغرب العربي[٤٩].

ففي مؤتمر طنجة، ألقى ممثّل الوفد التونسي السيّد الباهي الأدغم خطابا يعكس فيه مدى اهتمام تونس بمسألة استقلال الجزائر، داعيّا إلى ضرورة التّعاون من أجل تحرير الجزائر ووحدة المنطقة، حيث قال: «إنّنا نجتمع اليوم في ظرف جدّ دقيق، فمن جهة يعيش شمال إفريقيا في تمخّض كاد يجتاز حدود الاستطاعة، وهذا التيّار التحرّري الذي يكتسح المغرب من أدناه إلى أقصاه قد قوض أركان الاستعمار حتى أشرفه اليوم على الهلاك ...، ومن جهة أخرى يساوس الظرف الدولي اهتماما بالحرب في الجزائر بين مؤيّد للحقّ ومناهض له، سواء كان ذلك بتأييد القوات الغاشمة أو بالسّكوت عن الإجرام». كما قدّم الباهي الأدغم بوضوح رأي الوفد التونسي حول الوحدة المغاربية حين قال: «إنّ وحدة شمال إفريقيا قد أصبحت ضرورة يؤيّدها التاريخ ويفرضها وجوب التّعاون لضمان مصالحه الحيوية وكيانها»[٥٠].

وتطبيقًا لتوصيّات مؤتمر طنجة، دعت تونس إلى عقد مؤتمر مغاربي بمدينة المهدية التونسية بحضور ممثلين عن تونس والمغرب الأقصى وجبهة التحرير الوطني[٥١]، رافعين صوت

القضية الجزائرية رغم المضايقات الفرنسية[٥٢]. ونظرا لكون الثورة الجزائرية كانت هي النقطة الأساسية والمحور الأساسي للقاءات الإخوة المغاربة، فقد أعطيّت رئاسة هذا المؤتمر إلى السيّد فرحات عبّاس عن الوفد الجزائري الذي صرّح باسم جبهة التحرير الوطني قائلا: «ستبحث ندوة المهدية في المشاكل التونسية والمغربية والجزائرية على ضوء الأحداث الأخيرة التي جرت في فرنسا، كما تبحث كيفية تطبيق القرارات المتّخذة في ندوة طنجة بشأن إنشاء المجلس الاستشاري للوحدة في شمال إفريقيا، وتشكيل الحكومة الجزائرية الحرّة، وستكون الندوة كذلك فرصة للتّنسيق بين الحكومة التونسية والمغربية وجبهة التحرير الوطني حول الإعداد للمفاوضات المقبلة مع فرنسا ...»[٥٣].

وعلى هذا الأساس قرّر القادة المغاربة المجتمعون بمدينة المهدية التونسية، إنجاز ما أوصى بإنشائه مؤتمر طنجة من مؤسّسات وقتيّة ريثما يستكمل المغرب العربي حريته واستقلاله، حيث قرّروا تأليف مجلس استشاري مكوّن من ثلاثين عضوا يمثلون الأقطار الثلاثة[٥٤]، وعلّقت جريدة المجاهد على هذه الندوة قائلة: «إنّها جاءت لبحث تنفيذ توصيّات مؤتمر طنجة وبحث وسائل التّعاون السيّاسي والدبلوماسي لخدمة القضية الجزائرية في الخارج»[٥٥].

وزيادة على ما سبق ذكره، فقد عملت الحكومة التونسية على تنسيق مساعيها الدبلوماسية مع دولة ليبيا والتحرّك بصورة جماعية لمساعدة الجزائر الشقيقة، وفي هذا الإطار اجتمع بورقيبة برئيس مجلس الوزراء اللّيبي السيّد مصطفى بن حلّيم خلال الفترة الممتدة ما بين ٠٢ و٠٦ جانفي ١٩٥٧، وأصدرا بلاغا مشتركا أكّدا فيه على أنّ الحلّ العادل للقضية الجزائرية، يقتضي الاعتراف بحقّ الشعب الجزائري في السيّادة والاستقلال وتقرير مصيره بكامل الحرية، تماشيّا مع ما نصّ عليه ميثاق الأمم المتّحدة، كما استغلّ الطرفان فرصة لقائهما لمناشدة الدول الحرّة المحبة للسّلام بتضافر جهودها لحلّ قضية الجزائر بما يحقّق رغبات الشعب الجزائري ويحقن الدّماء ويعيد الأمن والسلام للمنطقة[٥٦].

٤/٢-الجهود الدبلوماسية التونسية على المستويين الإفريقي والآسيوي

عملت الحكومة التونسية على إقامة علاقات دبلوماسية مع العديد من الدول الإفريقية والآسيوية، قصد كسب تأييدها للثورة الجزائرية، حيث ظلّت تونس تؤكّد مرارا وتكرارا على عدالة القضية الجزائرية أثناء الزيّارات الثنائية والمشاركات في النّدوات والمؤتمرات الإفريقية والأسيوية[٥٧].

وفي هذا السيّاق، قام الرئيس بورقيبة بزيارة إلى غانا سنة ١٩٥٨ لحضور عيد استقلالها، وتطرّق في نقاشه مع المسؤولين الغانيين إلى القضية الجزائرية قصد تحسيسهم بأهميتها وعدالتها وضرورة دعمها، وألقى خطابا في عاصمتها أكرا جاء فيه: «لقد توغّلت فرنسا في الجزائر، واستعملت سيّاسة القوة التي لا تنجح أبدا...، وعلى الأمم المتّحدة أن تبعث بقوة عسكرية تأخذ على عاتقها مهمّة إيقاف القتال»[٥٨].

كما شاركت تونس أيضا في ندوة أكرا بغانا، وألقى الصّادق المقدم[٥٩] كاتب الدولة للخارجية التونسية خطابا عرض فيه القضية الجزائرية، وطلب من الأفارقة تقديم الدّعم الكافي للثورة الجزائرية، مُعربا عن تضامن تونس مع الشعب الجزائري الشقيق، من خلال التّنديد بجرائم الإبادة التي يقترفها الجيش الفرنسي في حقّه[٦٠]. وخلال هذه الندوة نسّق التونسيون مع المغاربة وقدّموا عدّة اقتراحات لتتبنّاها القمّة في البيان الختامي، تتمثّل أساسا في: إعلان حقّ الجزائر في الاستقلال واستنكار حرب الجزائر ودعوة فرنسا إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني بمساعدة الرئيس بورقيبة والملك محمد الخامس، بالإضافة إلى دعوة جميع الأمم إلى توجيه نداء لفرنسا لوضع حدّ لحربها بالجزائر ...[٦١].

وفي سنة ١٩٥٩ شاركت الحكومة التونسية في ندوة منروفيا في ليبيريا للحكومات الإفريقية المستقلة، وقدّم الصّادق المقدم وزير الخارجية التونسية مداخلة استنكر فيها بشدّة حرب الإبادة التي يتعرّض لها الشعب الجزائري من طرف فرنسا، حيث قال: «لقد تبث أنّه لا يوجد حلّ عسكري للقضية الجزائرية ...، وعلينا أن نعمل بجميع الوسائل الصّالحة لإعانة الشعب الجزائري على استرجاع سيّادته واستقلاله ...»[٦٢].

وزيادة على ما سبق، احتلّت القضية الجزائرية صدارة الاهتمام خلال النّدوات والمؤتمرات الإفريقية التي احتضنتها تونس، فمع مطلع سنة ١٩٦٠ انعقدت بتونس الندوة الثانية للشعوب الإفريقية التي حقّقت نجاحا سيّاسيا كبيرا للوفد الجزائري، بإعلان الوفود والمنظّمات الشعبية والإفريقية تأييدها لكفاح الشعب الجزائري[٦٣]. كما اهتمّت تونس بالعمل على كسب تضامن الدول الإفريقية مع الجزائر من خلال احتضانها المؤتمر الثالث للدول الإفريقية في شهر جوان ١٩٦٠، أين بذلت جهودا معتبرة لصالح دعم القضية الجزائرية وكسب موقف الدول المستقلة حديثا لصالح مساندة الجزائر في المحافل

الدولية، وهو ما أكّده الرئيس بورقيبة أثناء اجتماعه برؤساء دول الكاميرون والنيجر والسنغال في شهر نوفمبر ١٩٦٠ بتونس، حين عبّر عن ضرورة مساندة الدول الإفريقية للقضية الجزائرية[٦٤].

هذا وقد تحرّكت الدبلوماسية التونسية أيضًا على المستوى الآسيوي لخدمة الثورة الجزائرية، حيث تحادث الرئيس بورقيبة مع الرئيس الإندونيسي أحمد سوكارنو في قصر الجمهورية بالمرسى حول القضية الجزائرية، وأكّد له على ضرورة دعمها على المستوى العالمي وداخل هيئة الأمم المتّحدة[٦٥].

٢/٥-الجهود الدبلوماسية التونسية على مستوى الولايات المتّحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية

سعت الحكومة التونسية إلى التحرّك دبلوماسيا على مستوى الولايات المتّحدة الأمريكية لفائدة الثورة الجزائرية، وهو ما يتّضح لنا من خلال تلك اللّقاءات والاجتماعات التي كانت تتمّ بين المسؤولين التونسيين والأمريكيين بهدف إقناع الإدارة الأمريكية وتحفيزها على التحرّك لإيجاد حلّ عادل وسلمي للقضية الجزائرية[٦٦].

ففي شهر نوفمبر ١٩٥٦، اغتنم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة فرصة زيّارته إلى الولايات المتّحدة الأمريكية، قصد تمثيل تونس في الأمم المتّحدة، للقيّام بعدّة مشاورات مع المسؤولين الأمريكيين بخصوص القضية الجزائرية، وفي هذا الشّأن عقد بورقيبة لقاء خاصّ مع الرئيس الأمريكي إيزنهاور، وشرح له تداعيّات الثورة الجزائرية، كما طلب منه ضرورة التدخّل العاجل لإيجاد حلّ عادل لها[٦٧]. وقد تحدّث بورقيبة عن لقائه بالرئيس الأمريكي خلال الخطبة التي ألقاها بمدينة باردو بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٥٦ تحت عنوان "الانسجام طريق النّجاح"، فقال: «... وأثناء لقائي بالرئيس الأمريكي، فإنّ أبرز موضوع تناولته المحادثات التي تمّت بيننا، هو موضوع القضية الجزائرية، حيث وقع تبادل الآراء في شأن الحلول الممكنة...، وصرّحت أنّه لا يمكن وقف القتال إلّا بعد الاعتراف بحقّ الشعب الجزائري في الاستقلال، وكلّ ما عدا ذلك من إصلاحات مقترحة لا سبيل لها، ولا يمكن أن ترضي المجاهدين الجزائريين بتسليم البلاد ووقف القتال، وأنّه ليس لأيّ كان الحقّ في الاقتصاص من إخواننا الجزائريين في ترابنا التونسي»[٦٨].

ومع مطلع سنة ١٩٥٧، وفي محاولة منه لكسب الرّأي العام الأمريكي لصالح الثورة الجزائرية، وجّه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة نداء إلى أمريكا يحثّها فيه على التّصويت لفائدة استقلال الجزائر عند مناقشة القضية الجزائرية من طرف اللّجنة السيّاسية التّابعة للأمم المتّحدة، كما قام السفير التونسي أيضا السيد المنجي سليم بزيارة لوزارة الخارجية الأمريكية، حيث اجتمع مع كاتب الدولة للخارجية الأمريكية "جون فوستر دالاس" لأكثر من ساعة، وطلب منه ضرورة تدخّل الولايات المتّحدة الأمريكية وتأييدها للقضية الجزائرية أثناء مناقشتها في الأمم المتّحدة[٦٩].

ولتحسيس المسؤولين الأمريكيين بمسؤولياتهم الإنسانية تجاه الشعب الجزائري، الذي شنت عليه فرنسا حرب إبادة بدعم مالي أمريكي، وجّه الرئيس بورقيبة رسالة إلى الرئيس الأمريكي إيزنهاور، يُلفت فيها نظره إلى حرب الإبادة التي تشنّها فرنسا في منطقة الحدود الجزائرية التونسية ونتائجها الإنسانية على عشرات الآلاف من المواطنين الجزائريين الأبرياء، موضّحا له بأنّ هذه الحرب هي التي حمّلت عدد كبير من الجزائريين على النزوح والالتجاء إلى تونس والعيش في ظروف صعبة[٧٠].

إنّ ما يمكن ملاحظته من خلال استعراض أهمّ المساعي الدبلوماسية لتونس على مستوى الولايات المتّحدة الأمريكية من أجل خدمة الثورة الجزائرية ونُصرتها، هو أن نظرة الولايات المتّحدة الأمريكية قد بدأت تتغير لصالح القضية الجزائرية نتيجة الجهود والمساعي التي بدلتها تونس في هذا المسعى، وهو ما أكّده كاتب الدولة للخارجية الأمريكية "مستر دالاس" حين صرّح قائلا: «إنّ الولايات المتّحدة الأمريكية أصبحت تعتبر القضية الجزائرية مسألة عالمية، وهي عازمة اليوم على ضرورة حلّها بكل ما أتيح لذلك من وسائل ...»[٧١].

إضافة إلى ما سبق، فقد تحرّكت الدبلوماسية التونسية على مستوى المملكة البريطانية، حيث يذكر فتحي الديب أن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، طلب المساعدة من بريطانيا لإيجاد حلّ سلمي للقضية الجزائرية، وذلك على إثر استقباله لمبعوث بريطانيا الوزير البريطاني السابق "مستر نانتج"[٧٢]. كما تحدّث الرئيس بورقيبة عن القضية الجزائرية مع الرئيس اليوغسلافي "جوزيب بروس تيتو"، وذلك أثناء زيارته إلى يوغسلافيا سنة ١٩٦١، حيث ألقى خطابا مطوّلا في بلغراد يوم ١٠ سبتمبر ١٩٦١، تطرّق فيه إلى الاستعمار ومناوراته في الجزائر قائلا: «إنّ حرب الجزائر تشكّل بدون شكّ حجر الأساس للاستعمار الذي دقّت ساعته، لكنّه أبى إلا أن يلفظ أنفاسه الأخيرة حيث رفع القناع عن وجهه فتغالى في ركوب الشطط والاستهتار بالذّات البشرية، متفنّنا في طرق القهر والاضطّهاد ... »[٧٣].

وإلى جانب هذه المساعي والخدمات الدبلوماسية التونسية العلنية؛ المتمثّلة في السّعي لتدويل القضية الجزائرية ومحاولة كسب التّأييد لها في المحافل الدولية المختلفة، فقد كانت هناك بعض الخدمات السرّية في هذا المجال، تمثّلت في إيعاز السّلطات التونسية لبعض سفاراتها وممثليها في الخارج بضرورة تقديم الخدمات والتّسهيلات لجبهة التحرير الوطني، وخاصّة سفاراتها في بلدان أوروبا الغربية التي لم تكن تعترف بجبهة التحرير الوطني، حيث كان لزاما على هذه الأخيرة تغطيّة نشاطاتها السرّية فيها، كما كان الحال في ألمانيا الاتّحادية وبلجيكا وسويسرا وهولندا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من البلدان الأوروبية الأخرى[٧٤].

وقد تعدّدت أوجه التّسهيلات والخدمات التي قدّمتها السّفارات والقنصليّات التونسية لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، ومنها على سبيل المثال قيّام القنصليات التونسية في ألمانيا بمنح الجزائريين الفارّين من الجيش الفرنسي، وثائق وجوازات سفر تونسية لتسهيل انتقالهم إلى تونس للالتحاق بصفوف الثورة[٧٥]. هذا فضلا عن سماح السّلطات التونسية لجبهة التحرير الوطني باتخاذ بعض السّفارات التونسية في أوروبا بأن تكون مقرّات لمكاتب الاتّصال السرّية التّابعة لها، كسفارتي تونس في فرنسا وألمانيا التي اتّخذها المناضل عبد الحفيظ كيرامان مقرّا رئيسًا له، وقد كان بهاتين السّفارتين يومئذ مناضلان هما "المنذر بن عمّار" و"عبد الكريم الفاسي"، اللّذين كانا يتجاوبان مع جبهة التحرير الوطني دون انتظار التّعليمات من حكوماتهما، كما كان المجاهد عبد الحفيظ كيرامان مسؤول مكتب الاتّصال ببون ينشط بجواز سفر تونسي تحت اسم مالك الدخلاوي[٧٦].

خَاتِمَةٌ

على كلّ، وصل بنا البحث في هذا الموضوع إلى القول بأن تونس قد وفّت الثورة الجزائرية حقّها من التّضامن والتآزر، حيث لم تبخل الحكومة التونسية في إعرابها عن تأييدها للقضية الجزائرية في المحافل الدولية والإقليمية، ومساندتها لآراء ومواقف جبهة التحرير الوطني خلال مؤتمرات الدول الإفريقية المستقلة وداخل هيئة الأمم المتّحدة. كما ظلّت تؤكّد في كثير من المناسبات على عدالة القضية الجزائرية، وعلى أحقّية الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال بناء على المواثيق الدولية الصّادرة عن مختلف المنظّمات والهيئات الدولية. وأكثر من ذلك فقد عملت الحكومة التونسية على تنسيق المواقف السياسية والعمل المشترك مع عدّة أطراف أخرى قصد كسب التّأييد الدولي للقضية الجزائرية من جهة، والضّغط على فرنسا للدخول في مفاوضات جادّة مع جبهة التحرير الوطني بهدف الوصول إلى حلّ يرضي الشعب الجزائري من جهة أخرى. وللإشارة فإن هذه الجهود الهامّة التي كانت تقوم بها تونس في مساندتها لكفاح الشعب الجزائري، كانت محلّ تقدير وامتنان من طرف مسؤولي الثورة الجزائرية.

الاحالات المرجعية:

(1) Mohammed Guentari ,organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954-1962, Tome 2, officier publications universitaire, Algérie, 2000, p59.

(٢) **الجامعة التونسية**، بناء المغرب العربي، أشغال الملتقى المنظّم من طرف مركز الدّراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس، أكتوبر ١٩٨١، ط١، المطبعة العصرية، تونس، ١٩٨٣، ص٣٥.

(٣) عميرة عليّة الصّغير، **جيش التحرير الوطني بتونس، الملتقى الدولي حول نشأة وتطوّر جيش التحرير الوطني ١٩٥٤ – ١٩٦٢**، أيام ٢. ٣. ٤ جويلية ٢٠٠٥، فندق الأوراسي، الجزائر، ٢٠٠٥، ص٠١.

(٤) خليل فادي وآخرون، **تاريخ الدبلوماسية، قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية**، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٨، ص١٩.

(٥) عمّار بن سلطان وآخرون، **الدّعم العربي للثورة الجزائرية**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٣٠.

(٦) عبد القادر العريبي، **تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي (١٩٤٧-١٩٨٠)**، ج ٠١، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، ص ١١٧.

(٧) عامر رخيلة، **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، مجلة المصادر، العدد ٠١، القرص المضغوط الصّادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، ٢٠١٠.

(٨) ولد الحبيب بورقيبة بمدينة المنستير في ٠٣ أوت ١٩٠٣، زاول تعليمه الابتدائي والثانوي بالصّادقية ثم بمعهد كارنو، ومنه انتقل إلى باريس أين حاز على الإجازة في الحقوق ودبلوم العلوم السيّاسية، انخرط في النشاط السيّاسي مبكّرا وشارك بذلك في تأسيس الحزب الدستوري الجديد سنة ١٩٣٤. ساهم في التعريف بالقضية الوطنية التونسية من خلال جولاته الدعائية للعديد من البلدان، وعلى إثر توقيع الاتفاقيات التونسية- الفرنسية دخل بورقيبة في صراع مع الأمين العام للحزب الدستوري الجديد "صالح بن يوسف" بسبب الموقف من الاتفاقيات. انتخب بورقيبة في ٠٨ أفريل ١٩٥٦ رئيسا للمجلس التأسيسي وأصبح في ١٢ من نفس الشهر رئيسا لأول حكومة تونسية بعد الاستقلال. توفي سنة ٢٠٠٠. انظر: الطويلي (أحمد)، **تراجم تونسية**، المطبعة العصرية، تونس، ٢٠٠٩، ص ١٦٦.

(9) Amira Aleya Sghaier, Les Tunisiennes et la révolution algérienne (1954 - 1962) ,in méthodologie de l'histoire des mouvements nationaux au Maghreb, publication de la F.T.E.R.S.I Zaghouan, 1998, p113.

(١٠) ولد محمد بن عبد الكريم الخطابي في منطقة أجدير بالمغرب الأقصى سنة ١٨٨٢، وهو رجل سيّاسي وقائد عسكري مغربي من منطقة الرّيف، تلقّى ثقافته الوطنية من جامع القرويين بفاس، ثم انخرط في سلك الإدارة الإسبانية بمليلية. انتخبته قبيلته خليفةً لأبيه، فبدأ بذلك مرحلةً جديدةً من حياته، قوامها مقاومة الاستعمار الإسباني والفرنسي للمغرب. في سنة ١٩٢٥ تمّ نفيه من طرف الاستعمار إلى جزيرة "ريونيون" بالمحيط الهادي، وفي سنة ١٩٤٧ طلب اللّجوء السيّاسي من السّلطات المصرية، فسمحت له بذلك، حيث تابع نشاطه السيّاسي هناك وأسهم مساهمة فعّالة في أعمال لجنة تحرير المغرب العربي، وبقيّ في مصر إلى أن وافته المنية هناك سنة ١٩٦٣. انظر: **الموسوعة العسكرية**، ط ٠١، المؤسّسة العربية للدّراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ص ١٠٧. ١٠٨.

(١١) ولد صالح بن يوسف يوم ١١ أكتوبر ١٩٠٧، بمغراوة (قرب مدين) بجزيرة جربة من عائلة ميسورة الحال، تحصّل على البكالوريا سنة ١٩٣٠ بتونس، وعلى الإجازة في الحقوق من باريس سنة ١٩٣٣، ليعود بعد ذلك إلى تونس وينخرط في الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد سنة ١٩٣٤. في سنة ١٩٤٨ أصبح صالح بن يوسف الأمين العام للحزب، فعرف الاعتقال والنّفي شأنه شأن قيادة حزبه، عاش في المنفى منذ جانفي ١٩٥٢ هروبًا من الاعتقال إثر القطيعة مع الحكومة الفرنسية. عارض اتفاقيات الاستقلال الداخلي الموقعة في ٠٣ جوان ١٩٥٥، معتبرا إياها "خطوة إلى الوراء"، فتزعّم بذلك الشقّ المعارض لها. في سنة ١٩٥٦ سافر إلى ليبيا ومنها انتقل إلى القاهرة معلنا عن استمراره في نضاله التحرري. في ١٤ أوت ١٩٦١ تم اغتياله في فرانكفورت بألمانيا، بموجب القرار الذي أصدره بورقيبة في حقه. انظر: منصف الشابي، **صالح بن يوسف. حياة كفاح**، دار نقوش عربية للطباعة، دون مكان، دون تاريخ، ص. ص ١٧,٥٣.

(١٢) ربيع مبارك، **لجنة التّنسيق بين جيش التحرير الجزائري وجيش التحرير المغربي: دواعي التأسيس والأهداف، ١٥ يوليو ١٩٥٥**، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطوّر جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي ٢. ٣. ٤ جويلية ٢٠٠٥، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ١٥٧.

(١٣) عميرة عليّة الصّغير، **اليوسفيون وتحرّر المغرب العربي**، ط ٠٢، المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، تونس، ٢٠١١، ص. ص ١٦٨. ١٦٩ .

(١٤) عبد الله مقلاتي، **دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية**، ج١، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٧٢.

(١٥) الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية. رؤية شعبية قومية جديدة (١٨٣٠. ١٩٥٦)**، ط ٠٢ ، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس (دون تاريخ)، ص١٨٠ .

(16) Mohammed Sayeh , le nouvel état aux prises avec le complot youssésfiste 1956-1958, dar el Amel, Tome3, (S.L), 1983, p62 .

(17) Mohammed Guentari , Op, Cit, tome 2 , p 215 .

(١٨) الحبيب بورقيبة، **من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة**، ط ٠١، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، ١٩٨٤، ص ١٨٣.

(١٩) جوان غليسي، **الجزائر الثائرة**، ط ٠١، ترجمة حماد خيري، دار الطليعة للنشر، بيروت، ١٩٦١، ص١٧٤.

(٢٠) الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص ٧٥.

(٢١) أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مذكرات (مع ركب الثورة التحريرية)**، ج٠٣، ط ٠٢، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٨، ص ١٥٢.

(٢٢) الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص٧٧.

(٢٣) محمد حسني عبّاس، "**حول اتجاهات السياسة التونسية**"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٠٣، الجمعية المصرية للعلوم السياسية، القاهرة، ديسمبر ١٩٥٧، ص٣٢.

(٢٤) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٢٥) محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**. الجزائر (١٩٥٤ - ١٩٦٢)، ط١، ترجمة: كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٢٦.

(٢٦) الحبيب بورقيبة، **خطب**، ج ٠٣، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس، ١٩٧٤، ص ٦٦.

(٢٧) عمّار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص ٥٨.

(٢٨) **المقاومة الجزائرية**، العدد ٠٣، ٠٣ ديسمبر ١٩٥٦، ص ٠٢.

(٢٩) "**خطاب بورقيبة بالأمم المتّحدة**"، جريدة الصباح، العدد ١٥١٣، ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦، ص ١.

(٣٠) محمد شطيبي، **العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة ١٩٥٤ – ١٩٦٢**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة قسنطينة، الجزائر ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، ص ١١٠.

(٣١) ولد السيد المنجي سليم في ١٥ سبتمبر ١٩٠٨ بمدينة تونس، زاول تعليمه بالمدرسة الصّادقية بتونس، ثم التحق بكلية الحقوق بباريس أين حصل على الإجازة في الحقوق، نشط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا بفرنسا، وبعد عودته إلى تونس سجّل في سلك المحاماة وانخرط مبكّرا في النشاط الحزبي في صلب الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، الأمر الذي أدّى إلى اعتقاله عدّة مرات من طرف السلطات الاستعمارية. عيّن وزيرا للدّاخلية في سبتمبر ١٩٥٥، وفي ١٧ أفريل ١٩٥٦ سُمّي وزيرا للدولة في حكومة الاستقلال الأولى، ثم كلّف في جويلية من نفس السنة بتمثيل البلاد التونسية لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتّحدة، وكانت تدخلاته في أعلى منبر المنظمة متّسمة بالحزم والاعتدال في شأن العديد من الأحداث، خصوصا تلك المتعلقة بتونس والجزائر والكونغو والمجر ...، توفي في ٢٣ أكتوبر ١٩٦٩ إثر مرض عضال أصابه في الكبد. انظر: أحمد الطويلي، المرجع السابق، ص. ص. ١٥٨ . ١٥٩.

(٣٢) "**لائحة الكتلة الإفريقية الآسيوية**"، جريدة الصياح، العدد ١٥٧٨، ٠٧ فيفري ١٩٥٧، ص ٤.

(٣٣) " **كلمة المنجي سليم بالأمم المتّحدة**"، جريدة العمل، العدد ٤٠٣، ٠٨ فيفري ١٩٥٧، ص٠٣.

(٣٤) "مباحثات السفير التونسي مع الأمين العام للأمم المتّحدة"، جريدة العمل، العدد ٤٩٧، ٢٩ جانفي ١٩٥٧، ص ٠١.

(٣٥) "**مداخلة مندوب تونس بالأمم المتّحدة**"، جريدة العمل، العدد ٦٠٦، ٠٥ أكتوبر ١٩٥٧، ص ٠٢.

(٣٦) ولد الباهي الأدغم بتونس في ١٠ جانفي ١٩١٣، وبدأ نشاطه السياسي مبكّرا في صفوف الحركة الوطنية التونسية، حيث عدّ أحد أبرز مؤسّسي "الشبيبة المدرسية" (النواة الأولى للشبيبة الدستورية)، كما شارك في الدّعاية للقضيتين التونسية والجزائرية وكسبت التأييد الدولي لهما. وفي هذا الإطار سافر إلى عدّة بلدان مثل المغرب الأقصى ومصر وباريس والولايات المتّحدة الأمريكية، ومن هذه الأخيرة عاد إلى تونس في أكتوبر ١٩٥٥، وانتخب في مؤتمر صفاقس أمينًا عامًا للحزب. ظل طوال فترة الخمسينيات والستّينيات الشخصية الثانية في هرميّة الدولة والحزب بعد بورقيبة، إلى أن تراجع دوره السياسي بشكل كبير بداية من سنة ١٩٧٠، حين أعفاه بورقيبة من مهامّه على رأس الحكومة، وبقيّ معتزلا عن الحياة السياسية إلى أن توفي سنة ١٩٩٨. انظر: محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج ٠٤، ط ٠١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥، ص. ص ٢٢٣. ٢٢٩.

(٣٧) إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (١٩٥٤– ١٩٦٢)**، دار هومة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ١١٧.

(٣٨) في ٢٢ نوفمبر حاول الحبيب بورقيبة ومحمد الخامس القيّام بوساطة بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، وقد قبلتها جبهة التحرير شريطة أن تكون المفاوضات مبنية على أساس الاستقلال، أما فرنسا فقد رفضتها معتبرة أن ما يجري في الجزائر مسألة داخلية بالنسبة لفرنسا. انظر: محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، ط ٠١، منشورات المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤، ص ٨٢.

(٣٩) **جريدة المجاهد**، العدد ١٤، ١٥ ديسمبر ١٩٥٧، ص ٠٦.

(٤٠) إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص ١١٩.

(٤١) محمد شطيبي، المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٤٢) "**الرئيس بورقيبة يتلقى شكر من وزير الأنباء الجزائرية**"، جريدة الصباح، العدد ١٩٧٢، ١٦ ديسمبر ١٩٥٨، ص ٠١.

(٤٣) لمياء بوقريوة، **العلاقات الجزائرية التونسية ١٩٥٤ – ١٩٦٢**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة وهران، ٢٠٠٦، ص ١٥٧.

(٤٤) "**حرب الجزائر هي حرب المغرب العربي**"، جريدة المجاهد، العدد ١٥، ٢٠ مارس ١٩٥٦، ص. ص ٢. ٣.

(٤٥) عبد القادر خليفي، **المؤتمرات الآفرو- آسيوية والقضية الجزائرية**، مجلة المصادر، العدد ٠٨، القرص المضغوط الصّادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، وزارة المجاهدين، الجزائر، ٢٠١٠ .

(٤٦) "**مقترحات تونسية**"، جريدة العمل، العدد ٦٨٩، ٠٩ جانفي ١٩٥٨، ص ٠١ .

(٤٧) عُقد هذا المؤتمر بمدينة طنجة المغربية، وبالتّحديد في " قصر المارشان الملكي"، تحت رئاسة علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي، خلال الفترة الممتدّة من ٢٧ إلى ٣٠ أفريل ١٩٥٨، بحضور ممثلين عن حزب الدستور التونسي وحزب الاستقلال المغربي وحزب جبهة التحرير الوطني، وذلك بهدف دراسة الأوضاع المستجدّة على الساحة المغاربية والعمل على توحيد المواقف المغاربية ضدّ الاستعمار. انظر: معمّر العايب، **مؤتمر طنجة المغاربي (دراسة تحليلية تقييمية)**، دار الحكمة، الجزائر، ٢٠١٠، ص. ص ١٢٣ . ١٢٥.

(٤٨) عُقد هذا المؤتمر بمدينة المهدية التونسية في ١٧ جوان ١٩٥٨، بدعوة من تونس وبحضور ممثلين عن حزب الدستور التونسي وحزب الاستقلال المغربي وحزب جبهة التحرير الوطني، دارت أشغاله حول تطبيق قرارات مؤتمر طنجة ودراسة مسألة إقامة الهيئات التي نصّ عليها مؤتمر طنجة. انظر: مريم صغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية ١٩٥٤ – ١٩٦٢**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، ٢٠١٠ ، ص ١٤٠.

(49) Slimane cheikh , L'Algérie en armes au le temps des Certitudes , 2 (ème) éditions , casbah, Alger, 1998, p 200.

(٥٠) معمّر العايب، **قراءة في محاضر جلسات مؤتمر طنجة ٢٧ – ٣٠ أفريل ١٩٥٨. واقعيّة الطرح الجزائري في بناء الاتّحاد المغاربي**، مجلة المصادر، العدد ١٨، القرص المضغوط الصّادر عن المركز الوطني للدّراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، وزارة المجاهدين، الجزائر، ٢٠١٠.

(51) Mohammed Harbi, les archives de la révolution algérienne, Editions jeune Afrique, paris, 1981, p 414. 415.

(٥٢) مريم صغير، المرجع السابق، ص ١٣٩.

(٥٣) حبيب حسن اللولب، **التونسيون والثورة الجزائرية ١٩٥٤ – ١٩٦٢**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص ١٣٥.

(٥٤) "**مجلس استشاري**"، جريدة العمل، العدد ٨٢٨، ٢٢ جوان ١٩٥٨، ص ١.

(٥٥) "**ندوة المهدية**"، جريدة المجاهد، العدد ٢٨، جويلية ١٩٥٨، ص ١.

(٥٦) حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٥٧) محمد الميلي، المرجع السابق، ص ٧٢.

(٥٨) الحبيب بورقيبة، **خطب**، ج 04، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس، ١٩٧٤، ص ٦٠.

(٥٩) من مواليد أفريل ١٩١٤ بتونس، نشط خلال مرحلة شبابه في "الشبيبة المدرسية"، ثم انضمّ إلى جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، ومع بداية الخمسينيات تولىّ قيّادة الدّيوان السيّاسي للحزب الحرّ الدستوري الجديد صحبة المناضل فرحات حشاد، الأمر الذي عرّضه للاعتقال والنّفي من طرف السّلطات الاستعمارية، وفي سنة ١٩٥٥ عيّن وزيرًا للصّحة في حكومة الطّاهر بن عمّار الثانية. بعد الاستقلال أنتخب نائب في المجلس القومي التأسيسي وعيّن كسفير في القاهرة، وفي شهر جويلية ١٩٥٧ عيّن كاتب للدولة للشؤون الخارجية، واستمرّ في منصبه إلى غاية ١٩٦٢. وللإشارة فقد كان للصّادق المقدم دور دبلوماسي هامّ في التّعريف بقضايا المغرب العربي (خاصة الثورة الجزائرية، أحداث بنزرت) على المستوى العالمي. توفي في شهر سبتمبر ١٩٩٣. انظر: منير الشرفي، **وزراء بورقيبة**، مطبعة تونس، قرطاج، دون تاريخ، ص ٢٠٢.

(٦٠) "**مداخلة الصادق المقدم في ندوة أكرا** "، جريدة العمل، العدد ٧٧٣، ١٧ أفريل ١٩٥٨، ص ٠٢.

(٦١) "**مقترحات تونسية مغربية لندوة أكرا** "، جريدة العمل، العدد ٧٧٥، ١٩ أفريل ١٩٥٨، ص ٠٣.

(٦٢) "**مداخلة الصادق المقدم في ندوة منروفيا**"، جريدة العمل، العدد ١١٧٧، ٠٦ أوت ١٩٥٩، ص ٠٤.

(٦٣) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ١٢٦.

(٦٤) محمد حربي، المرجع السابق، ص ٢٢١.

(٦٥) حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٦٦) عبد الفتاح عمر وقيس سعيد، **نصوص ووثائق سياسية تونسية**، مركز الدراسات والبحوث والنشر، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، ١٩٨٧ ، ص ١٩٤.

(٦٧) "**مقابلة بورقيبة وإيزنهاور**"، جريدة العمل، العدد ٣٣٦، ٢٢ نوفمبر ١٩٥٦، ص ٠١.

(٦٨) الحبيب بورقيبة، خطب، ج 03، المصدر السابق، ص .ص ١٤٥. ١٤٧.

(٦٩) محمد شطيبي، المرجع السابق، ص. ص ١٠٩. ١١٠ .

(٧٠) "**بورقيبة يبعث برسالة إلى الرئيس الأمريكي**"، جريدة العمل، العدد ٧٣٣، ٠٢ مارس ١٩٥٨، ص ٠١.

(٧١) "**تصريحات كاتب الدولة للخارجية الأمريكية**"، جريدة العمل، العدد ٧١٧، ١٢ فيفري ١٩٥٨، ص ٠١.

(٧٢) فتحي الديب، عبد **الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣٠٣.

(٧٣) الحبيب بورقيبة، **خطب**، ج ١٢، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس، ١٩٧٤، ص ٢٨٩.

(٧٤) عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص ٦٠.

(٧٥) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ٥٦.

(٧٦) **شهادة عبد الحفيظ كيرامان للصحفي محمد عباس**، جريدة الخبر، العدد ٥٣٦١، ٠٦ سبتمبر ٢٠٠٧، ص ٢٤.